سياسة اسرائيل
بشأن موارد مياه
الضفة الغربية

أعدت هذه الدراسة من أجل اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف
وتحت ارشادها

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٨٠

جدول المحتويات

تصدير ..... أ

كميات المياه ١

سياسة اسرائيل بشأن مياه الضفة الغربية : الاستخدام والاستيطان ٢

سياسة اسرائيل بشأن مياه الضفة الغربية : القيود والآثار على اقتصاد الضفة الغربية ٦

جدول - امدادات المياه في الضفة الغربية ١٠

مراجع وملاحظات ١١

تصـــــدير

ان الموارد المشرية والمادية للاراضي الفلسطينية في الضفة الغربيـــــة وقطاع غزة ، التي احتلتها اسرائيل في حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، وما تنطوى عليـــه هذه الموارد من أهمية اقتصادية لاسرائيل ، موضوع يستحق الدراسة عن كثب .

والمياه من بين هذه الموارد . وسياسة اسرائيل فـي مجـال الميـــاه لها آثار هامة على الضفة الغربية وقطاع غزة وسكانهما الفلسطينيين .

كميات المياه

كانت كميات المياه المتجددة أو العذبة في اسرائيل قبل حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، بعد تنمية جميع موارد المياه ، تقدر ، حسبما ذكره ياكوبوفيتس وبروشانسكي ، بما يتراوح بين ١٦١٠ و ١٦٥٠ مليون متر مكعب في السنة .

ويمكن تقسيم هذه الكمية كالآتي :

	بملايين الامتار المكعبة
المياه الجوفية	٩٥٠
نهر الاردن وبحر الجليل	٦٠٠
مياه الامطار السطحية من الفيضانات	٦٠ الى ١٠٠
المجموع	١٦١٠ الى ١٦٥٠ (١)

والمياه في المناطق القاحلة ، مثل الضفة الغربية ، سلعة ذات قيمة استراتيجية ، ولا يتأتى القيام بنشاط اقتصادي قابل للاستمرار بدون توافر موارد مائية كافية . وتعتمد الضفة الغربية على هطول الامطار من أجل امداداتها المائية السنوية . وفي الظروف العادية ، تقدر المياه المخزونة في الطبقات الصخرية المائية الجوفية بزهاء ٦٠٠ مليون متر مكعب ، بالاضافة الى ٢٥٠ مليون متر مكعب من مياه الامطار السطحية ومياه نهر الاردن . ومن هذا المجموع ، لا يسهل استخدام سوى ٦٢٠ مليون متر مكعب .

ونظرا لزيادة الاستهلاك المحلي نتيجة لهجرة اليهود والزيادة الطبيعية وسياسة الاستيطان ، فان اسرائيل تواجه أزمة متسارعة في مجال الاقتصاد المائي . ولم تكن في اسرائيل قبل حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ موارد مائية غير مستغلة . وكما قال أمون ماغن ، "لم يكن هناك مكان في اسرائيل ما قبل حزيران/يونيه لحفر آبار جديدة" (٢) .

وزاد استهلاك اسرائيل لمواردها المائية المتجددة من ١٧ في المائة في عام ١٩٤٨ الى ٩٥ في المائة في عام ١٩٧٨ (٣) . وتبلغ زيادة الاستهلاك الاسرائيلي للمياه ١٥ الى ٢٠ مليون متر مكعب سنويا . وتكاد هذه الزيادة تعادل ١ في المائة من مجموع الاحتياطيات المائية الاسرائيلية المتجددة التي ثبت وجودها (٤) .

سياسة اسرائيل بشأن مياه الضفة الغربية : الاستخدام والاستيطان

تعلق اسرائيل أهمية كبيرة على الموارد المائية في الضفة الغربية ، واستنادا الى بعض المصادر ، فانها قد أعطت الأولوية لاحتياجاتها على حساب الحقوق المتأصلة للشعب الفلسطيني في مياهه (٥) . ويرجع هذا الى عاملين اثنين ، هما :

'١' ان نسبة مئوية كبيرة ومتزايدة من المياه التي استهلكتها اسرائيل قبل وبعد حزيران/يونيه ١٩٦٧ مصدرها الضفة الغربية ؛

'٢' انتهاج اسرائيل سياسة مكثفة جدا لاستيطان اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وللتحكم في الموارد المائية في هاتين المنطقتين ، وضعت هذه الموارد منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ تحت مسؤولية ادارة تخصيص المياه والتصديق على استخدامها ، التابعة لمفوضية المياه الاسرائيلية (٦) .

وبقيام اسرائيل بحفر آبار ارتوازية داخل حدود ما قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، فانها تضخ وتمتص المياه الجوفية في الضفة الغربية . ولقد كانت اسرائيل قبل عام ١٩٦٧ تضخ من الضفة الغربية كمية من الماء تبلغ في مجموعها حوالي ٥٠٠ مليون متر مكعب في السنة ، عن طريق آبار ارتوازية محفورة في اسرائيل . وكان هذا يشكل زهاء ثلث استهلاك اسرائيل السنوي من المياه قبل عام ١٩٦٧ ويشكل خمسة أمداس مياه الضفة الغربية (٧) . وهذا يفسر الأهمية الكبيرة التي تعلقها الحكومة الاسرائيلية على السيطرة على الطبقات الصخرية المائية الجوفية الموجودة بامتداد المنحدرات الغربية للضفة الغربية (٨) .

وأى ضخ أسرع سيخفض سطح الماء الباطني الى ما تحت مستوى سطح البحر ، مما يجعل الماء شديد الملوحة وغير مناسب للاستعمال البشري .

وقد اتبعت اسرائيل ، منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، سياسة استيطانية مكثفة في الضفة الغربية وقطاع غزة ؛ وفي اطار هذه السياسة ، انشئ كثير من المستوطنات اليهودية ، ومعظمها مستوطنات زراعية .

ويبدو أن موقف اسرائيل السياسي تجاه المستقبل السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة ، ورفضها اقامة دولة فلسطينية فيهما ، واصرارها على الاحتفاظ بهما ، كلها أشياء راجعة جزئيا الى العامل المائي في تلك الاراضي الفلسطينية . وتلعب الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة دورا هاما في تشكيل المفهوم الاسرائيلي لمنح الحكم الذاتي لتلك الاراضي . فسيبدو لاسرائيل أن من الصعب عليها أن تقبل تسوية سياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة تسفر عن تخليها عن السيطرة على الموارد المائية في تلك الاراضي .

وهناك مقالة لها صلة بالموضوع ، كتبها مايكل غيرتي تحت عنوان " ملوحة المياه والخط الاخضر " ، قال فيها :

" ان المسألة السياسية ، التي سيتعين تناولها في الحكومة وفي المفاوضات بشأن الحكم الذاتي ، هي : كيف يمكن الاحتفاظ بالسيطرة الاسرائيلية على عمليات الحفر ؟ وهل سيتم التوصل الى اتفاق في هذا الموضوع مع ادارة الحكم الذاتي ، أم أن اسرائيل ستضطر الى الاحتفاظ بالسيطرة المادية على الموارد المائية التي بين يديها ، مما سيستدعي أيضا وجود جهاز عسكري خاص" (٩) .

ويبين أمير شابيرا ، في مقالة نشرتها صحيفة " الهاشمار" ، الصلة القائمة بين نوايا اسرائيل بخصوص مياه الضفة الغربية وموقفها السياسي بشأن الضفة الغربية ،

" أطلع خبراء المياه الاسرائيليون ، في الآونة الاخيرة ، الدوائر السياسية العليا ، على مسألة امكانية أن تفقد اسرائيل ، في اطار الحكم الذاتي الاداري في الضفة الغربية [المقترح في اتفاقات كامب ديفيد] سيطرتها على الموارد المائية الاساسية وحذّر [الخبراء] من الالتزام المزدوج . ومن رأي تلك الدوائر أن من غير المعقول الا تدرج اسرائيل في خطتها للحكم الذاتي مواد تحول دون نشوء حالة تفقد فيها اسرائيل القدرة على أن تجعل نفسها في مأمن من امكانية قيام عناصر محلية ، تقدم لها المساعدة بتمويل أجنبي ، بضخ المياه عن طريق الحفر العميق بقصد جلب المياه من الطبقات الصخرية المائية الجوفية الموجودة في منطقة غرب السامرة ، التي يستمد منها حوالي ثلث ما تستهلكه اسرائيل من المياه ، والتي تتزود بالمياه الآتية من مستجمعات الامطار في جبال السامرة" (١٠) .

ويمضي شابيرا فيقول :

" ويتمثل رأي العناصر التي تحدثت معها في انه ليس من العسير القيام ، بانتظام ، بعمليات حفر عميق على امتداد ... المنحدرات الغربية لجبال السامرة ، مما يمكن أن يحدث خللا خطيرا في شبكة الضخ الاسرائيلية ، التي تغذيها نفس الطبقة الصخرية المائية الجوفية ... وليس من الصعب على ادارة الحكم الذاتي أن تجمع الأموال من أجل هذا المشروع ، فضلا عن أن من الممكن تقديم مشروع الضخ هذا الواسع النطاق باعتباره مشروعا انمائيا انسانيا يرمي الى نقل المياه شرقا بغية تنفيذ برنامج ضخم لاعادة تأهيل اللاجئين (وهو برنامج يمكن أن يحظى بالتعاطف الدولي) ، وكل هذا يجب — في رأي تلك العناصر — أن يعنى به الزعماء الذين يتولون ادارة دفّة الدولة ، وأن يستتبع القيام باستعدادات اسرائيلية واد خال تعديلات في خطة الحكم الذاتي التي ستغيّر الوضع الراهن الاسرائيلي في الميدان . ومن رأي العناصر المذكورة أن نمط الحفر هذا [على امتداد المنحدرات الغربية لجبال السامرة] يمكن — اذا

نفذ — ان يكون سببا يدعو اسرائيل الى الحرب ، لانه لا يمكن ، على عكس الحالة السائدة في غير ذلك من الاماكن ، أن تعرض بدائل أخرى على اسرائيل في هذا المضمار " (١١) .

ولاحظ آمون ماغن ، في مقالة بعنوان " مصدر واحد للمياه للشارون والشمرون" أن :

" المياه ، كمصدر للنزاع فيما بين الجيران ، ليست ظاهرة نادرة في التاريخ ، سواء في منطقتنا أو في العالم بأسره . لقد شهد الشرق الأوسط ، الذى تقل مياهه والذى يسوده مناخ حار نسبيا ، ومازال يشهد ، العديد من مثل هذه النزاعات . . . وقد استطاعت دولة اسرائيل أيضا ، في فترة حياتها القصيرة ، أن تدخل في مجابهة مع اثنين من جيرانها ، هما سوريا والاردن ، بل وأن تحشد الطائرات والقوات المغيرة ضدهما ، بشأن مسألة استغلال مياه نهرى الاردن واليرموك . وفي الوقت نفسه ، هناك نزاع آخر ينشأ في الخفاء حتى الآن ، بين اسرائيل والعرب الذين يعيشون على امتداد (أو قد يقول البعض ، داخل) حدودها . ومن الصدفة ان النزاعات الثلاثة جميعها تنصب على نفس كمية المياه تقريبا ، وهي : ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا . وهذا هو بالتقريب معدل تدفق نهر الاردن (رغم انه يجب القول ، في الحقيقة ، ان السوريين يهددون بتحويل مسار جزء فقط من تلك الكمية) ؛ وهذا هو تقريبا معدل تدفق نهر اليرموك ؛ وهو تقريبا كمية المياه التي يجرى ضخها في اسرائيل والمستمدة من الامطار التي تهطل على منحدرات يهودا والسامرة . . . وهذه الكمية البالغة ٥٠٠ مليون متر مكعب ، التي تقوم دولة اسرائيل بضخها من الينابيع والآبار . . . تعتمد كلها اعتمادا حاسما على كميات المياه التي يجرى ضخها أو جلبها بطريقة أخرى في جبال يهودا والسامرة . . .

" ومن حسن حظنا [كذا !] ان الزراعة غير متطورة في الضفة الغربية . وقد كانت في معظمها ، حتى عام ١٩٦٧ ، زراعة جافة تتأتى مياهها من هطول الامطار فقط ؛ ٨٠٠ مم في السنة في منطقة نابلس ورام الله ، وتصل الى ٥٠٠ مم في السنة في الخليل . . . وكانت الزراعة المروية محدودة وتعتمد على مياه الينابيع ، ولم يحفر الا القليل من الآبار ، وهذا مرده جزئيا الى ان من الضرورى الحفر الى أعماق تبلغ مئات الامتار لبلوغ مستوى المياه الجوفية (بالمقارنة مع عمق ٣٠ مترا على الأكثر في اسرائيل) . وكانت الآبار تستخدم ، أساسا ، من أجل الاستهلاك المحلي ، الذى كان محدودا ؛ قرابة ٤٠ مترا مكعبا للفرد في السنة ، بالمقارنة بمائة متر مكعب للفرد في السنة في المستوطنات الاسرائيلية في رواق القدس . . . واذا ضربنا ٤٠ متر مكعب للفرد في السنة في ٧٠٠٠٠٠ مقيم لبلغت النتيجة حوالي

٣٠ مليون متر مكعب في السنة — وهي ليست كمية كبيرة جدا في الحقيقة . وبعد حرب الايام الستة ... حرصت الادارة العسكرية على أن تطبق على الضفة الغربية القوانين المنظمة للحفر من أجل استخراج المياه والسارية في اسرائيل . وأعطت تصاريح لحفر الآبار في مناسبات نادرة جدا ، وكان ذلك فقط للتزود بالمياه الصالحة للشرب من أجل الاستخدام المنزلي . والهدف من ذلك هو الحيلولة دون التأثير على الضخ في اسرائيل "(١٢) .

وبالمثل ، كتب يهودا ليتاني ، مراسل جريدة هآرتس ما يلي :

" وفي موضوع موارد المياه [في الضفة الغربية] ، انتهى أعضاء اللجنة [التي عيّنت لتقرير موقف اسرائيل تجاه موضوع الحكم الذاتي] الى ... أن دولة اسرائيل يجب أن تواصل سيطرتها على الموارد المائية في الاراضي ، وذلك للخطر المحدق باحتياطي المياه داخل الخط الاخضر وأيضا لأن من المستحيل انشاء مستوطنات اسرائيلية جديدة في تلك الاراضي بدون السيطرة على الموارد المائية والاشراف عليها . وقدمت لجنة المياه مذكرة الى اللجنة المذكورة جاء فيها ان موارد مياه دولة اسرائيل داخل الخط الاخضر تنبع في الضفة الغربية وان الحفر غير الصحيح في الضفة الغربية يمكن أن يؤدي الى تلويث مستودعات مياه دولة اسرائيل ...

" و [هذه] المذكرة المقدمة من لجنة المياه جديرة بالاهتمام . فهل حدث في فترة ١٩٤٨ — ١٩٦٧ حفر غير صحيح في الضفة الغربية ؟ وماذا فعلت دولة اسرائيل خلال تلك السنوات لمواجهة ذلك " الحفر غير الصحيح " ؟ قد يكون ذلك هو السبب الحقيقي ، المجهول حتى الآن ، في اندلاع حرب الأيام الستة "(١٣) .

وتتجلى أيضا سياسة اسرائيل بشأن مياه الضفة الغربية في مقالة كتبها ابشالوم غينات بعنوان " وستجلب المياه الى السامرة ، " قال فيها :

" عندما ذهب [موشي] دايان الى الولايات المتحدة في مرحلة من مراحل مفاوضات معاهدة السلم ، قال في [مطار] اللد ان اسرائيل ستواصل سيطرتها على موارد مياه يهودا والسامرة ، التي تشكل الموارد المائية الرئيسية للسهل الساحلي . وأضاف دايان قائلا : ان العرب في يهودا والسامرة لن يحصلوا على كمية من المياه أكبر من الكمية التي يحصلون عليها اليوم ، ووفقا لهذه السياسة ، عيّن مفوض [اسرائيلي] للمياه للاشراف على مياه الضفة الغربية . وتجدر الاشارة الى أن مناقشة المسألة بدأت هكذا : على من وعلى ماذا ينطبق الحكم الذاتي : الناس أم الاراضي ؟ ويفترض الذين أتوا بفكرة تطبيق الحكم الذاتي على الناس انه سيكون في استطاعة المفوض الاسرائيلي للمياه أن يشرف على استغلال مياه الضفة الغربية ويصدر التعليمات للمقيمين في ظل الحكم الذاتي بشأن امكانية الحفر ومتى وأين يمكن الحفر ... "(١٤) .

سياسة اسرائيل بشأن مياه الضفة الغربية : القيود والآثار على اقتصاد الضفة الغربيـــة

استنادا الى دراسة أعدت من أجل لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعـــب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وتحت ارشادها ، فان استخدام اسرائيل لميـــاه الضفة الغربية يشكل انتهاكا واضحا وصارخا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (١٥) . ولقد كانت آثار سياسة اسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية على موارد مياه المنطقة وعلـى اقتصادها العربي شديدة الضرر .

ومن الواضح تماما ان المستوطنات اليهودية تستخدم موارد المياه المحدودة فـــي الضفة الغربية على حساب المزارعين العرب . وقد توسع نظام السيطرة الاسرائيلية علـــى المياه ، بغية تلبية احتياجات المشاريع الزراعية التي أقامتها المستوطنات اليهودية المنشأة بالقوة على اراضي الضفة الغربية .

ويتجسد هذا النظام في تدابير شتى اتخذتها السلطات الاسرائيلية . فقد قيدت اسرائيل استهلاك الفلسطينيين للمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بغية اتاحة مزيـد مـن المياه للاستهلاك الاسرائيلي . وأصبحت هذه القيود مشكلة بالنسبة لمنتجي الحوامض وزارعي الخضروات ، الذين تتوقف محاصيلهم على الري . ونتيجة لهذه القيود ، ظلت الاراضـــي العربية المروية تبلغ حوالي ٨١٠٠ هكتار (١٦) .

وقد كتب الاستاذ هشام عورتاني ، رئيس قسم الاقتصاد بجامعة النجاح الوطنية فـي نابلس ، دراسة بعيدة النظر بشأن سياسات اسرائيل في مجال المياه في الضفة الغربيـــة استند فيها الى دراسة حديثة نشرتها ادارة المياه التابعة للحكومة العسكرية في الضفـــة الغربية بعنوان " التدفق الشهري للمياه الجوفية في يهودا وشمرون ١٩٧٧ — ١٩٧٨ " ، فلاحظ ان مجموع عدد الآبار الارتوازية في الضفة الغربية يبلغ ٣٣١ بئرا ، قامت بحفـــر ١٧ منها الشركة الاسرائيلية للمياه (ميكوروت) في الغور (وادي الاردن) ، لا مـــدار المستوطنات الاسرائيلية في تلك المنطقة (١٧) .

ويلاحظ الدكتور بول كوبرينغ ، في بحثه المدعوم بالوثائق ، فيما يتعلـق بالميـــاه وحقوق المياه ، ان عدد الآبار التي حفرتها شركة اسرائيل للمياه (ميكوروت) في الضفـــة الغربية ، منذ عام ١٩٦٨ ، لتلبية احتياجات المستوطنات اليهودية الى الري والاستهلاك المنزلي ، بلغت ما لا يقل عن ١٧ بئرا الى جانب الاستخدام الاسرائيلي لاربعة آبار كانـت موجودة قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧ وكان يملكها فلسطينيون " متغيبون " (١٨) .

ولا يمكن لأي فلسطيني أن يحفر بئرا في الضفة الغربية بدون الحصول على تصـــريح من ممثلي مفوض المياه في المكاتب الحكومية العسكرية .

ومن جهة أخرى ، تمنع السلطات الاسرائيلية المزارعين الفلسطينيين منعا باتا من حفر أية آبار جديدة لاغراض الري نظرا لأن ذلك الحفر سيجري في المنطقة التي تستغل اسرائيل طبقاتها الصخرية المائية الجوفية بواسطة آبار ارتوازية في اسرائيل (١٩) .

ويلاحظ الدكتور كوبرينغ أن سبعة تصاريح قد منحت فقط منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، لحفر آبار للتزود بالمياه من أجل الاستهلاك المنزلي (٢٠) . ومنحت تلك التصاريح في الحالات التي كان حرمان الفلسطينيين من الحصول على التصاريح سيؤدي فيها الى الحاق ضرر شديد بامدادات المياه من أجل الاستهلاك المنزلي ، ولم يسمح قط بزيادة قدرة الضخ من الآبار الموجودة .

وقد وضعت السلطات الاسرائيلية عدادات للمياه على الآبار العربية الموجودة ، للتحقق يوميا من التمسك بالحد المفروض على مقدار المياه المستخرجة من الاراضي الفلسطينية المسموح باستخدامها (٢١) .

وفي بعض الحالات ، استولت السلطات الاسرائيلية على آبار يملكها مزارعون عرب اضطروا ، لاسباب مختلفة ، الى العيش خارج الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧ ، واستغلتها من أجل الاستهلاك الاسرائيلي .

ورفض السماح للبلديات العربية مثل بلدية رام الله ، بحفر آبار ما لم تقم أولا بتزويد المستوطنات اليهودية المجاورة ، أو أرغمت على ربط شبكاتها البلدية بالشبكة الاسرائيلية التي تتزود من المياه الجوفية لمدينة رام الله نفسها (٢٢) .

ولاحظ الدكتور كوبرينغ أن :

" عدم تنمية موارد المياه ، الى جانب مصادرة الآبار الموجودة في ممتلكات ' المتغيبين ' ، يعني ان هناك اليوم عددا من الآبار يوفر كمية من المياه للزراعة الفلسطينية في وادي الاردن أقل مما كان عليه الحال عشية حرب ١٩٦٧ "(٢٣) .

ولسياسة اسرائيل في مجال المياه في الضفة الغربية آثار مدمرة على الينابيع والآبار العربية المجاورة . فالاسرائيليون يحفرون الآبار على مقربة شديدة من الينابيع والآبار التي كانت توجد قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧ والتي كانت المدن والقرى الفلسطينية ، ولا تزال ، تعتمد عليها من أجل ري المحاصيل والاستهلاك المنزلي .

ويلاحظ الدكتور كوبرينغ أنه :

" بينما من الممكن نظريا ان تعمل تلك الآبار والينابيع جنبا الى جنب دون أن تؤثر احداها على الأخرى ، فان العلماء الهيدرولوجيين يحذرون من أن الآثار الطويلة الأجل لمثل هذه السياسة ستكون ضارة بالنسبة لناتج مصادر المياه العربية الموجودة قبل عام ١٩٦٧ — خاصة في منطقة مثل وادي الاردن ، حيث كمية المياه محدودة " (٢٤) .

ولاحظ السيد هـ . عورتاني أن :

" . . . مجموع كمية المياه المتدفقة من الآبار " العربية " البالغ عددها ٣١٤ بئرا وصل في ١٩٦٧ — ١٩٧٨ الى ٢٢ر٠ مليون متر مكعب ، بينما تدفقت من الآبار " الاسرائيلية " في وادي الاردن البالغ عددها ١٧ بئرا كمية من المياه بلغت ١٤ر١ مليون متر مكعب " (٢٥) .

واستنادا الى تقرير سري وضعته في الآونة الأخيرة سفارة تابعة لدولة غربية كبرى في اسرائيل تستهلك المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية حوالي ١٥ الى ١٧ مليون متر مكعب من الماء سنويا ، وسيرتفع هذا الرقم الى ٥٢ مليون متر مكعب في السنة عندما تحقق المستوطنات اهدافها في مجال الري ، التي تشمل ري عشرات الملات من الدونمات من الاراضي الفلسطينية (٢٦) .

ونتيجة للحفر الاسرائيلي بواسطة معدات حفر قوية تصل الى عمق ٥٠٠ متر ، واستخدام مضخات قوية ، فانه يجري استنزاف الآبار والينابيع الفلسطينية ويجري استنزاف مياه الضفة الغربية من أجل المستوطنات الاسرائيلية في المنطقة ومن أجل اسرائيل . ولاحظ السيد عورتاني ان اثنتي عشرة بئرا عربية قد جفت في اعقاب احتلال عام ١٩٦٧ وان كثيرا من الآبار الأخرى في وادي الاردن ، معظمها في الجزء الشمالي ، يعاني انخفاضا في مستوى المياه وتزايدا في الملوحة (٢٧) .

وقد حدث ذلك في كثير من مناطق الضفة الغربية ، خاصة في منطقة وادي الاردن . واحتج ٢٠٠٠ فلسطيني يعيشون في قرية العوجة ، التي تقع على مسافة ١٢ كيلو مترا شمال أريحا في الجزء الداخل من وادي الاردن ، لدى السلطات الاسرائيلية على ما يجري من تخريب لاقتصادهم الزراعي لأن الآبار الاسرائيلية وشبكة المياه التي تمد المستوطنات اليهودية المجاورة قد استنزفت بشدة موارد مياه القرية . ويقول سكان العوجة أنهم لم يستطيعوا الحصول على أي قدر من الماء للري ولذلك فقدوا أكثر من ١٣٠٠ دونم من الأرض المزروعة بالموز ، و ١٥٠ دونما من الأرض المزروعة بالحوامض .

ويشكو المزارعون الذين يعيشون في القرية من أنهم لن يستطيعوا ، بسبب انعدام المياه ، زرع الخيار والفاصوليا والطماطم كمادتهم ، ولذلك ، سوف يتعين عليهم أن يترقبوا هطول الامطار .

وحدثت حالات مماثلة في قرى عربية مثل برد الله ، وعين البيضاء وكردلة في الجزء الشمالي من وادي الاردن .

ولا يملك الفلسطينيون سوى أن يروا الملات من ينابيعهم وآبارهم التي كانت موجودة قبل عام ١٩٦٧ تتملح وتجف تدريجيا في حين أن موظفي السلطات الاسرائيلية للمياه يستعملون بجوارهم أجهزة شديدة التعقيد لضخ المياه ونقلها من أجل ري المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية .

وهكذا ، فان استغلال اسرائيل لحوالي ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه من أجل أغراضها الخاصة لا يترك سوى نحو ١٢٠ مليون متر مكعب ، من مجموع ٦٢٠ مليون متر مكعب ، لتلبية احتياجات الضفة الغربية . ويعني استهلاك المستوطنات الاسرائيلية لحوالي ١٦ مليون متر مكعب في السنة أن ٨٠٠٠ مستوطن يهودي في الضفة الغربية ، فيما عدا منطقة القدس ، يشكلون واحد في المائة من مجموع سكان المنطقة ، لكنهم يستهلكون حوالي ١٥ في المائة من المياه المحلية (٢٨) .

وبما أن نقص المياه في اسرائيل يتزايد وسياسة اسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية مستمرة وآخذة في التوسع ، فان مصادرة مياه الضفة الغربية تتزايد ايضا نسبيا .

وما فتئ استغلال اسرائيل لمياه الضفة الغربية على حساب السكان الفلسطينيين يتسبب في نشوب النزاعات بينهم ، من جهة ، والسلطات الاسرائيلية والمستوطنين اليهود في الضفة الغربية ، من الجهة الاخرى . وهذا النزاع سيشتد لا محالة ، لان طلب المستوطنين على المياه سيتزايد .

ويلاحظ الدكتور كورينغ أن :

" من المستحيل منطقيا أن تزعم الحكومة الاسرائيلية أن تلك المستوطنات لن تشرد السكان الفلسطينيين المحليين أو تكون لها عاقبة وخيمة عليهم . فالاراضي والموارد اللازمة للمستوطنات البشرية لا تأتي من الفراغ . والضفة الغربية ليست فارغة من مواطنيها أكثر مما كانت فلسطين تحت الانتداب قبل عام ١٩٤٨ . والسياسات الداعية الى الاستيطان في عام ١٩٧٨ ليست فريدة من نوعها ! فهي أساسا نفس السياسات التي استخدمت في العشرينات والثلاثينات . ومن دواعي الأسف أن الأثر أيضا هو نفسه . كما أن الحق الادعائي لشعب في العودة الى وطنه يمارس على حساب حق شعب آخر في العيش في وطنه " (٢٩) .

جدول

امدادات المياه في الضفة الغربيـــة

المنطقة	عدد الابار	الكميـة (بالامتار المكعبة)	النسبة المئوية
أريحـا (حوض)	٤٠	٤ ٤٦٤ر٥	٧ر٣
الموجـة	١١	١ ٠٧٧ر٨	٢ر٣
الجفتلك	٢٩	٢ ٦٥٦ر١	٥ر٦
مرج نعجة	٨	٨٧٩ر٥	١ر٩
بردلة	٨	١ ٨٥٤ر٨	٣ر٩
وادى الفارعة	٢٣	٢ ٧٦٧ر٢	٥ر٩
جنـين	٥٦	٣ ٢٧٧ر٨	٦ر٩
طولكرم	٥٩	١٠ ١٢٨ر٨	٢١ر٤
قلقيليـــة	٧٠	٦ ٧٩٨ر٢	١٤ر٤
رام الله	١٧	١٤ ١٤٤ر٨	٣٠ر٠
الغور (وادى الاردن)	١٠	١٧٣ر٤	٤ر
المجموع	٣٣١	٤٧ ٢٢٣ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : التقرير السنوى لادارة هيدرولوجيا الضفة الغربية ، عام ١٩٧٨ .

مراجع وملاحظـات

(١) Yakobowitz, M. and Prushansky, Y.,eds. The Water in Israel (Jerusalem: Israel Information Centre, 1978), p. 21.

(٢) صحيفة " دافار " ، ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) Yakobowitz, M. and Prushansky, Y., eds. المرجع السابق الذكر ، ص ٣٨ — ٤٠ .

(٥) Davis, Uri and others "Israel's Water Policies," Journal of Palestine Studies, Winter 1980, no.34, pp. 18-20.

(٦) تدير هذه المفوضية موارد المياه الاسرائيلية . وينظم قانون المياه الاسرائيلـــي (١٩٥٩) عمليات مفوض المياه الاسرائيلي الذى يـرأس المفوضية .

(٧) Davis, Uri and others المرجع السابق الذكر ، ص ٥ .

(٨) صحيفة " الهاشمار " ، ٢٥ حزيران /يونيـــه ١٩٧٨ .

(٩) صحيفة " هآرتس " ، ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ .

(١٠) Shapira, A. " اخصائيو المياه يحذرون من أن الحكـــــم الذاتي في الضفة الغربية سيعرض اسرائيـــل لخطر فقدان احتياطي المياه "، " الهاشمار "، ٢٥ حزيران /يونيه ١٩٧٨ .

(١١) المرجع نفسه .

(١٢) صحيفة " دافار " ، ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ .

(١٣) Litani, Y. "Before the Auction"، صحيفة " هآرتس " ، ٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ .

(١٤) صحيفة " حوتام " ، ٢٠ نيسان /ابريل ١٩٧٩ .

(١٥) منظمة الأمم المتحدة — مسألة مراعاة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في أراضي غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس، التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧ . دراسة أعدت من أجل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وتحت ارشادها، نيويورك: الأمم المتحدة، عام ١٩٧٩، ص ١٥ الى ١٧ .

(١٦) البعثة الدائمة للاردن لدى الأمم المتحدة — Israel Drains West Bank Water Resources. Unofficial United Nations document no. S/AC.21- used by Security Council Commission, Established Under Resolution 446 on 22 March 1979, p. 4 .

(١٧) عورتاني، هـ . — West Bank Agriculture: "A New Outlook", Research Bulletin No.1, Al-Najah National University, Nablus, West Bank, November 1978 . (انظر الجدول ص ١٨)

(١٨) Quiring, Paul — "Israeli Settlements and Palestinian Rights, Middle East International (London), October 1978, no. 88, pp. 13-14 .

(١٩) — المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٤ .

(٢٠) — المرجع نفسه، ص ١٤ .

(٢١) — Israel Drains West Bank Water Resources, المرجع السابق الذكر، ص ٣ .

(٢٢) — المرجع نفسه، ص ٣ .

(٢٣) Quiring — المرجع السابق الذكر، ص ١٤

(٢٤) — المرجع نفسه، ص ١٤ .

(٢٥) — المرجع نفسه، ص ١٤ .

(٢٦) — Israel Drains West Bank Water Resources المرجع السابق الذكر، ص ٣ .

(٢٧) Quiring — المرجع السابق الذكر، ص ١٤ .

(٢٨) Israel Drains West Bank Water Resources ,
المرجع السابق الذكر ، ص ٣ .

(٢٩) المرجع السابق الذكر ، الصفحتان ١٤ و ١٥ .

Litho in United Nations, New York

16330–September 1980–3,500